

قرار وزاري رقم ( 196 ) لعام 2020

**بشأن قواعد وإجراءات مصفوفة المخالفات والجزاءات والتدابير**

**المقررة في شأن المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة بما**

**يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

**وزير التجارة والصناعة**

- بعد الاطلاع على قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له.
- وعلى قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية رقم (17) لسنة 1960.
- وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم تراخيص المحلات التجارية رقم (111) لسنة 2013، ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القرار الوزاري رقم (409) لسنة 2013 بشأن الضوابط والتعليمات المنظمة لأعمال مؤسسات وشركات الصرافة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (412) لسنة 2013 بشأن الضوابط والتعليمات المنظمة لأعمال شركات التأمين ووكلائها والوسطاء.
- وعلى قرار وزارة الخارجية رقم (5) لسنة 2014 بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب.
- وعلى قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 والقوانين المعدلة له، ولائحته التنفيذية.
- وعلى القرار الوزاري رقم (430) لسنة 2016 بشأن الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تزاول مهنة سمسرة العقار والمكاتب العقارية بما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وعلى القرار الوزاري رقم (431) لسنة 2016 بشأن الضوابط المنظمة لأعمال المؤسسات والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وعلى القرار الإداري رقم (430) لسنة 2018 بتشكيل فريق لإعداد مصفوفة الجزاءات والتدابير استناداً لأحكام قانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وعلى القرار الإداري رقم (350) لسنة 2020 بشأن تشكيل فريق عمل لاعتماد مصفوفة جزاءات المؤسسات المالية استناداً لقانون 2013/106 والقرارات ذات الصلة.
- وعلى ما عرضه وكيل الوزارة.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل .

**تسرد**  
**المادة الأولى**  
**تعريفات**

- الإدارة المعنية: هي إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- اللجنة المختصة: تتشكل بقرار من وكيل الوزارة وبرئاسة وكيل القطاع المختص لدراسة المخالفات الاستثنائية المحالة إليها من الإدارة المعنية واقتراح التدابير الاحترازية اللازمة.
- المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة: هي مؤسسات وشركات الصرافة غير الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وشركات التأمين ووكلائها والوسطاء.
- الاعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة: وهي المؤسسات الفردية والشركات التي تعمل في مجال تجارة الذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة وسماصة العقارات .
- المخالفات الإدارية: هي اخلال المؤسسات المالية و الاعمال و المهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة ببنود المادة رقم (2) من هذا القرار .
- المخالفات المالية: هي اخلال المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة و الصناعة ببنود المادة رقم (3) من هذا القرار .

**المادة الثانية**

تصنف المخالفات الإدارية وفقاً لأحكام قانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولانحته التنفيذية والقرارات الوزارية ذات الصلة على النحو الوارد بالجدول التالية: -

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
الاخلال بضوابط تعيين وصلاحيات مراقب التزام	1. عدم تعيين مراقب التزام كويتي الجنسية على مستوى الإدارة العليا.
	2. عدم تزويد الإدارة ببيانات مراقب الالتزام (الاسم / المؤهلات / رقم الهاتف / البريد الالكتروني) و اي تغيير في بياناته
	3. عدم اجتياز دورة تدريبية معتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
	4. عدم الحصول على صلاحية الأطلاع المباشر على المعلومات المرتبطة بتدابير العناية الواجبة " هوية العميل + سجلات المعاملات وسلطة العمل باستقلالية.
	5. عدم رفع تقارير دورية للإدارة العليا بكل العمليات المشبوهة لإخطار الجهات المختصة.

المخالفة	أنعال / بنود / أوجه المخالفة
الاخلال ببند السياسات والتدابير	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. بند تعيين مراقب الالتزام على مستوى الإدارة العليا.</li> <li>2. بند وضع معايير مرتفعة عند تعيين الموظفين.</li> <li>3. بند تنفيذ برنامج مستمر لتدريب العاملين في المنشأة.</li> <li>4. بند تطبيق تدابير العناية الواجبة المخففة والمشددة على العميل والمستفيد الفعلي.</li> <li>5. بند تقييم مخاطر العملاء والمعاملات.</li> <li>6. بند الاحتفاظ بالسجلات والمعاملات والاطارات ودراسة تقييم المخاطر المرتبطة بالعملاء والمعاملات.</li> <li>7. بند اخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بالمعاملات المشبوهة.</li> <li>8. بند ربط نظام تعاقد تجاري مرتبط مع قوائم العقوبات الدولية.</li> <li>9. بند القيام بمراجعة دورية للتحقق من صلاحية البيانات والمعلومات والمستندات التي تم الحصول عليها وتحديثها بشكل دائم.</li> <li>10. عدم تناسب الضوابط والأنظمة الداخلية للمنشأة مع إجراءات الوزارة وحجم وطبيعة ونطاق عمليات المنشأة.</li> <li>11. عدم اعتماد الإدارة العليا للسياسات والنظم والضوابط.</li> <li>12. عدم سريان السياسات والنظم والضوابط على أفرع المنشأة المحلية والخارجية.</li> <li>13. أي متطلبات أخرى تضعها وزارة التجارة والصناعة.</li> </ol>

المخالفة	أنعال / بنود / أوجه المخالفة
الاخلال بمتطلبات دراسة تقييم المخاطر	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم تقديم دراسة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب متعلقة بتطوير منتجات وتقنيات جديدة.</li> <li>2. عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها ومراقبتها وإدارتها والحد منها وفقاً للعوامل التالية: (العملاء/ البلدان/ طبيعة المنتجات والخدمات/ قنوات تقديم المنتجات والخدمات).</li> <li>3. عدم الالتزام بأسس التقييم المبينة في البند الرابع من المادة رقم (3) من القرارات الوزارية سالفة الذكر.</li> </ol>

الإشارة

التاريخ: 2 - DEC 2020

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
الإخلال بتدابير العناية الواجبة	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم التحقق من هوية العميل / المستفيد الفعلي قبل إجراء المعاملة والحصول على نسخة ضوئية من المستندات سارية الصلاحية للعميل / المستفيد الفعلي (بطاقة مدنية / جواز سفر / رخصة تجارية / وثائق واحكام قضائية)</li> <li>2. عدم التحقق من صحة أو كفاية البيانات التعريفية للعميل التي سبق الحصول عليها.</li> <li>3. عدم التحقق من هوية العميل / المستفيد الفعلي عند الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب</li> <li>4. عدم فهم الغرض وطبيعة علاقة العمل.</li> </ol>

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
الإخلال بتدابير العناية الواجبة المشددة المتعلقة بالمعاملات / البلدان/ العملاء عاليين المخاطر	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل انشاء علاقة العمل.</li> <li>2. عدم اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد مصدر الأموال والأصول.</li> <li>3. عدم تطبيق مراقبة مشددة ومستمرة لعلاقة العمل.</li> <li>4. عدم بيان طبيعة علاقة العمل المتوقعة وأسبابها.</li> <li>5. عدم تحديث بيانات العميل / المستفيد الفعلي بصفة دورية.</li> </ol>

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
الإخلال بضوابط تعيين وتدريب الموظفين	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم تمتع الموظفين بمستوى الكفاءة والنزاهة.</li> <li>2. عدم تدريب الموظفين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مستمر.</li> <li>3. تعيين اشخاص اتهموا بجرائم تتضمن الاحتيال او عدم الامانة او غيرها من الجرائم المشابهة (مالم يرد إليه اعتباره).</li> <li>4. قيام حالات تضارب مصالح محتملة بما في ذلك الخلفية المالية للموظف.</li> </ol>

الإشارة

التاريخ: 2 - DEC 2020

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
الإخلال بضوابط وحدة التحريات المالية الكويتية	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم اخطار وحدة التحريات المالية الكويتية في حال الاشتباه (المعاملة / العميل) خلال يومي عمل بأي معاملة أو محاولة لإجراء المعاملة بصرف النظر عن قيمتها.</li> <li>2. الإفصاح للعميل أو للغير بأي اخطار أو معلومات ذات صلة ارسلت أو سترسل للوحدة.</li> <li>3. عدم الاطلاع على المؤشرات التي تساعد في رصد المعاملات المشبوهة.</li> <li>4. عدم الالتزام بالتدابير التي وضعتها الوحدة بشأن البلدان مرتفعة المخاطر.</li> </ol>
الإخلال بضوابط قرار وزارة الخارجية بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم الاطلاع على قائمة الجزاءات الموحدة بموقع مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.</li> <li>2. تقديم خدمات للأشخاص والكيانات المدرجين على القائمة.</li> <li>3. عدم ابلاغ لجنة تنفيذ قرارات مجلس الامن المتعلقة بالإرهاب في حال امتناع عن تقديم الخدمة خلال ثلاثة ايام عمل.</li> </ol>
الإخلال بمتطلبات الاحتفاظ بالسجلات والبيانات	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم الاحتفاظ بنسخ من جميع السجلات التي تم الحصول عليها من خلال عملية العناية الواجبة لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقة العمل أو تاريخ تنفيذ المعاملة لصالح عميل ليس له علاقة عمل مع المؤسسة/ الشركة.</li> <li>2. عدم الاحتفاظ بسجلات المعاملات المحلية والدولية لمدة خمس سنوات على الأقل بعد تنفيذ المعاملة أو محاولة تنفيذها.</li> <li>3. عدم الاحتفاظ بنسخ من الاخطارات المرسللة لوحدة التحريات المالية الكويتية وما يتصل بها لمدة خمس سنوات على الأقل بعد تاريخ تقديم الإخطار للوحدة.</li> <li>4. عدم الاحتفاظ بدراسة تقييم المخاطر والمعلومات المتعلقة بها لمدة خمس سنوات. من تاريخ إجراء التقييم أو تحديثه</li> </ol>

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
<p><b>الإخلال بتعليمات وزارة التجارة والصناعة بشأن الأعمال والمهن فير المالية للهددة</b></p>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم الالتزام بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة.</li> <li>2. عدم الالتزام بتقديم ميزانية سنوية معتمد - دفتر الجرد - اليومية الأصلي - الفواتير واي سجلات تطلبها وزارة التجارة والصناعة لنشاط تجار الذهب والاحجار الكريمة والمعادن الثمينة.</li> <li>3. عدم تقديم دفتر السمسرة المعتمد من إدارة العقار وكشف بالمشاريع والعقود الخارجية والداخلية</li> <li>4. عدم قبول مبالغ نقدية تفوق مبلغ ثلاثة آلاف دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لدى إجراء معاملة واحدة أو عدة معاملات تبدو متصلة مع عميل خلال يوم واحد.</li> <li>5. عدم التحقق لدى سداد قيمة المعاملة خصما من حساب العميل من أن المستخدم هو ذات العميل.</li> </ol>

### المادة الثالثة

تصنف المخالفات المالية وفقاً لأحكام قانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولانتهه التنفيذية والقرارات الوزارية ذات الصلة على النحو الوارد بالجدول التالية:-

المخالفة	أفعال / بنود / أوجه المخالفة
<p><b>الإخلال بتعليمات وزارة التجارة والصناعة بشأن المؤسسات المالية</b></p>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. عدم الالتزام بالتعليمات والتوجيهات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة.</li> <li>2. عدم الالتزام بتقديم ميزانية سنوية معتمد - دفتر الجرد - اليومية الأصلي - الفواتير واي سجلات تطلبها وزارة التجارة والصناعة لنشاط الصرافة .</li> <li>3. عدم قبول مبالغ نقدية تفوق مبلغ ثلاثة آلاف دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لدى إجراء معاملة واحدة أو عدة معاملات تبدو متصلة مع عميل خلال يوم واحد.</li> <li>4. عدم التحقق لدى سداد قيمة المعاملة خصما من حساب العميل من أن المستخدم هو ذات العميل.</li> <li>5. عدم الاحتفاظ بكشوف اجمالي التأمين - كشف التعويضات للمبالغ التي تزيد عن ثلاثة آلاف دينار كويتي - كشف الوثائق الملغية .</li> </ol>

**المادة الرابعة**  
**التدابير الاحترازية**  
**للأعمال والمهن غير المالية المحددة**

دون الإخلال بأحكام المسؤولية الجنائية الناشئة عن المخالفات المنصوص عليها بقانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعند ثبوت مخالفة أي من أحكام القانون أو القرارات الوزارية ذات الصلة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة تطبق التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 15 من القانون سالف الذكر وفقا لما يلي:

التدابير الاحترازي	الفترة الزمنية لوقوع المخالفات الإدارية
إصدار ائذار كتابي	مخالفة للمرة الأولى
إصدار امر يتضمن الالتزام بإجراءات محددة	تكرار المخالفة للمرة الثانية

وفي حال تكرار المخالفة لمرات أخرى يرفع مدير الإدارة المعنية تقريرا بذلك إلى اللجنة المنصوص عليها بالمادة السابعة من هذا القرار مرفقا به الأوراق والمستندات وتقوم اللجنة بعد دراسة الأوراق وثبوت المخالفة بالتوصية بتخاذ أي من التدابير الآتية:

- عزل مراقب الالتزام.  
- إيقاف النشاط لمدة 90 يوما.  
أو ما تراه من التدابير الأشد المنصوص عليها بالمادة 15 من القانون المشار إليه وللجنة في حال تبين لها جسامه المخالفة تطبيق الاجراء الاحترازي الأشد دون الالتزام بما ورد بالفقرة الأولى من هذه المادة. وترفع اللجنة تقريرا بما انتهت إليه من توصيات إلى معالي الوزير لاعتماده وإصدار القرار بتوقيع الجزاء.

**المادة الخامسة**  
**التدابير الاحترازية**  
**للمؤسسات المالية**

دون الإخلال بأحكام المسؤولية الجنائية الناشئة عن المخالفات المنصوص عليها بقانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعند ثبوت مخالفة أي من أحكام القانون أو القرارات الوزارية ذات

الإشارة

التاريخ: 2 - DEC 2020

الصلة علي المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة و الصناعة تطبيق التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 15 من القانون سالف الذكر وفقا لما يلي:

التدبير الاحترازي	الفترة الزمنية لوقوع المخالفات الإدارية
اصدار اذار كتابي	مخالفة للمرة الأولى
اصدار امر يتضمن الالتزام بإجراءات محددة	تكرار المخالفة للمرة الثانية

وفي حال تكرار المخالفة لمرات أخرى يرفع مدير الإدارة المعنية تقريرا بذلك إلي اللجنة المنصوص عليها بالمادة السابعة من هذا القرار مرفقا به الأوراق والمستندات و تقوم اللجنة بعد دراسة الأوراق و ثبوت المخالفة بالتوصية باتخاذ أي من التدابير الآتية:

- عزل مراقب الالتزام.

- إيقاف النشاط لمدة 90 يوما.

او ما تراه من التدابير الأشد المنصوص عليها بالمادة 15 من القانون المشار إليه وللجنة في حال تبين لها جسامه المخالفة تطبيق الاجراء الاحترازي الأشد دون الالتزام بما ورد بالفقرة الأولى من هذه المادة. وترفع اللجنة تقريرا بما انتهت إليه من توصيات إلي معالي الوزير لاعتماده وإصدار القرار بتوقيع الجراء.

التدبير الاحترازي	الفترة الزمنية لوقوع المخالفات المالية
غرامة مالية بقيمة 50% من قيمة فواتير البيع الشهرية	مخالفة للمرة الأولى
غرامة مالية بقيمة 100 % من قيمة فواتير البيع الشهرية + إيقاف النشاط لمدة 30يوماً .	تكرار المخالفة للمرة الثانية
الغاء الترخيص	تكرار المخالفة للمرة الثالثة

و في حال عدم توافر البيانات المالية لحساب قيمة الغرامة يتم إيقاف النشاط و إحالة المؤسسة المالية لنيابة العامة .



### المادة السادسة

#### آلية التطبيق

تكون الية تطبيق التدابير الاحترازية لهذا القرار من خلال اتباع الإجراءات الإدارية المطبقة في إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استقبال تقرير من قسم التدقيق وتحليل البيانات المالية أو تقرير من قسم الرقابة والزيارات الميدانية بعد اجراء التفتيش الميداني ويتم ابداء الراي القانوني من قبل قسم التوعية والتعاون الخارجي واتخاذ التدابير والعقوبات المنصوص عليها بالمادة (15).

يستثنى من ذلك ما يتم احالته للقسم المختص لإبداء راي قانوني مشدد بصفة مستعجلة نظرا لما تتطلبه حاجة العمل.

### المادة السابعة

#### اللجنة

تشكل لجنة لدراسة المخالفات المحالة اليها من قبل الإدارة المعنية واقتراح التدابير اللازمة برئاسة وكيل القطاع المعني وعضوية كل من:

- مدير الإدارة المعنية
- مدير إدارة الدراسات القانونية.
- رؤساء اقسام الإدارة المعنية
- عدد (3) باحث قانوني من الإدارة المعنية.

تجتمع اللجنة اسبوعياً او كلما دعت الضرورة لانعقادها وتكون الاجتماعات بدعوة من الرئيس او من ينوب عنه و تكون قرارات اللجنة و اجتماعاتها صحيحة بحضور اغلبية الأعضاء.

كما يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً لأداء مهامها.

### المادة الثامنة

#### لجنة التظلمات

يكون التظلم من القرارات الصادرة أمام اللجنة المختصة خلال مدة خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إخطار المتظلم بالتدبير الاحترازي وتنتظر اللجنة إليها في التظلم وتفصل فيه خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديمه للإدارة المعنية وتصدر وفقا لما تنتهي إليه التوصية ، ولها رفض التظلم أو قبوله وتعتمد التوصية في أي من الحالتين من الوزير بعد عرض من وكيل الوزارة .

### آلية التبليغ

يتم اعتماد آلية تبليغ الشركات والمؤسسات بالتدابير الاحترازية والرد على التظلمات من خلال توفير خاصية الاستعلام عنها بالاسم التجاري ورقم رخصة المنشأة في الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة التجارة والصناعة بعد ارسال رسالة نصية من الإدارة المعنية .

### المادة التاسعة

يلغى كل ما يخالف هذا القرار

### المادة العاشرة

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية وعلى كافة الجهات المختصة تنفيذه

خالد ناصر الروضان



وزير التجارة والصناعة

وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة